

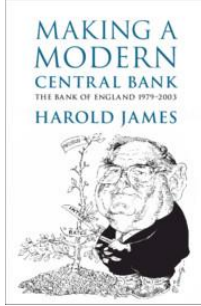


شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

المكتبة الاقتصادية – مراجعة كتاب

مراجعة كتاب :



هارولد جيمس*: إنشاء بنك مركزي حديث: بنك إنجلترا 1979-2003

المراجع: جون سنغلتون**

ترجمة: مصباح كمال***

هارولد جيمس. إنشاء بنك مركزي حديث: بنك إنجلترا 1979-2003. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج (دراسات في تاريخ الاقتصاد الكلي)، 2020. 543 + xxiii ص. 31.99 جنيه إسترليني (غلاف ورقي)، ISBN 978-1108799492

Harold James. *Making a Modern Central Bank: The Bank of England 1979-2003*. Cambridge: Cambridge University Press (Studies in Macroeconomic History), 2020. xxiii + 543 pp. £31.99 (paperback), ISBN 978-1108799492.

Reviewed for EH.Net by John Singleton, Sheffield Hallam University.

Published by EH.Net (October 2023).

إن كتاب هارولد جيمس **إنشاء بنك مركزي حديث** هو الأحدث في سلسلة من الكتابات التاريخية الموثوقة التي أصدرها بنك إنجلترا (المشار إليه فيما يلي ببنك إنجلترا). وبعيداً عن المجلد الضخم الذي تناول الفترة 1941-1958، والذي كتبه مسؤول متقاعد من بنك إنجلترا، فإن كلاً من الكتابين هما بقلم مؤرخ اقتصادي متميز. جيمس هو أستاذ التاريخ في جامعة برنستون، وتشمل أعماله السابقة تاريخ صندوق النقد الدولي والتكامل النقدي الأوروبي. ويُعدُّ كتاب **إنشاء بنك مركزي حديث** بمثابة سجلٍ رشيق سريع الوتيرة إلى حد ما لفترة مضطربة في التاريخ النقدي والاقتصادي البريطاني.

تبرز ثلاث حلقات في هذه الفترة: الانكماش العنيف في أوائل الثمانينيات، والأحداث التي سبقت الجمعة السوداء في عام 1992 عندما أُجبر الجنيه الاسترليني على الخروج من آلية سعر الصرف الأوروبية (ERM)، والاندفاع في عام 1997 نحو تمكين بنك إنجلترا من العمل باستقلالية في إدارة السياسة النقدية. كما يحظى الدور الذي يلعبه بنك إنجلترا في الإشراف على



المكتبة الاقتصادية – مراجعة كتاب

البنوك الفردية والنظام المصرفي بقدر كبير من الاهتمام، ولكن لم تكن هناك أحداث أو حوادث في الساحة الإشرافية تضاهي حجم تلك التي وقعت على الساحة النقدية.

إن وصف جيمس لصياغة السياسة النقدية وتنفيذها في أوائل ثمانينيات القرن العشرين يخلق انطباعاً بالفوضى المنظمة organized chaos والنشاط اللاهث تقريباً الذي وسّم هذه الفترة. في حملتها لكبح التضخم، اختلفت حكومة تاتشر الأولى [1979-1983] عن سابقتها في امتلاك الثبات في مواصلة المسير في اتباع سياساتها بغض النظر عن أي أضرار جانبية. وكان لبنك إنجلترا رأي في تنفيذ السياسة النقدية، كما فعل مسؤولو وزارة الخزانة، ولكن سياسة الاقتصاد الكلي كانت موجهة من قبل مارغريت تاتشر، رئيسة الوزراء، وبدرجة أقل بواسطة جيفري هاو Geoffrey Howe، وزير الخزانة. على الرغم من مؤهلاتها ككيميائية ومحامية، إلا أن تاتشر كانت متحمسة للاقتصاد النقدي monetarist economics. لقد أقدمت على تكليف تنظيم الندوات حول سياسة الاقتصاد الكلي وحضرتها وسعت إلى الحصول على مستشارين متجانسين مع تفكيرها من خارج جدران بنك إنجلترا ووزارة الخزانة. وكان السياسيون متعاونين معها، وكانت هناك حجج متكررة ومُربكة في بعض الأحيان حول متى، وبأي حجم، يجب تعديل أدوات السياسات. ولعبت الأهداف النقدية، وأسعار الفائدة، والأهداف المالية أدواراً في نظام كان يصطف عند الطرف الانتقائي من المدرسة النقدية monetarism، ومع ذلك فقد نجح هذا النظام. فنادراً ما كان تدخل بنك إنجلترا في المناقشات السياسية حاسماً؛ وكما يوضح جيمس، فإن البنك المركزي لم يكن سوى مصدر واحد للمشورة بشأن السياسة النقدية.

وكان نايجل لوسون Nigel Lawson، خليفة هاو في منصب وزير الخزانة، أكثر استقلالية في التفكير، وإن لم يكن أقل خشوعاً من تاتشر. فقد ركّز لوسون بشكل أكبر على سعر الصرف كأداة لضمان الانضباط النقدي وأشرف على انضمام المملكة المتحدة إلى نظام آلية سعر الصرف الأوروبية European Exchange Rate Mechanism (ERM) المربوطة pegged والذي ثبت أنه قصير الأجل. وفشل بنك إنجلترا مرة أخرى في ممارسة تأثير قوي على السياسات. والواقع أن بنك إنجلترا نفسه كان منقسماً، حيث فضّل بعض كبار الموظفين التوافق بشكل أوثق مع العملة الألمانية والعملات الأوروبية الأخرى، في حين ظل آخرون متشككين. جيمس، وهو على حق من وجهة نظري، يعتبر خروج المملكة المتحدة من آلية سعر الصرف الأوروبي بمثابة نقطة تحول حطمت بشكل دائم افتتان صناعات السياسات بأسعار الصرف المربوطة، ومهدت الطريق لأساليب جديدة في السياسة النقدية والعلاقات بين



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

المكتبة الاقتصادية – مراجعة كتاب

البنك المركزي والحكومة، وأدت إلى انحراف أساسي عن الاتحاد الأوروبي (ص 307-309).

وبعد حادثة آلية سعر الصرف الأوروبية، أقرت الحكومة نظاماً جديداً لاستهداف التضخم، ولو أنه نظام يفتقر إلى الاستقلال التشغيلي لبنك إنجلترا. ويوضح جيمس كيف أصبحت السيطرة السياسية على قرارات أسعار الفائدة أكثر وضوحاً للجمهور في منتصف التسعينيات، بفضل ما يسمى بعروض كين وإيدي. فقد كان كين كلارك Ken Clarke، وزير الخزانة، وأدي جورج Eddie George، محافظ بنك إنجلترا، يجتمعان بانتظام، وحظيت هذه الاجتماعات بتغطية إعلامية جيدة لمناقشة السياسة النقدية. وأصبح من الواضح أن كين وأدي لم يتفقا دائماً، وأنه عندما اختلفا كان كين هو صاحب الكلمة الأخيرة بشأن سياسة سعر الفائدة، ربما بعد بعض المساومات مع أدي. وانتهت هذه الفوضى المحرجة عندما فاز حزب العمال في الانتخابات عام 1997، ومن أجل إقناع الجمهور والأسواق بسياساتها الاقتصادية المحافظة، أصدرت حكومة حزب العمال قانوناً لجعل بنك إنجلترا مستقلاً من الناحية التشغيلية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة النقدية، مع احتفاظ الحكومة بسلطة تحديد التضخم المستهدف. وقد لقي هذا الإصلاح، الذي يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية في التسعينيات، ترحيباً من قبل بنك إنجلترا، وخاصة ميرفين كينغ Mervyn King، نائب المحافظ القادم، وهو خبير اقتصادي أكاديمي. يختتم جيمس مناقشته للسياسة النقدية من خلال دراسة السنوات الأولى للجنة السياسة النقدية (Monetary Policy Committee (MPC)، وهي الهيئة داخل بنك إنجلترا والتي تم تكليفها بتحديد سعر الفائدة.

لقد تم تخصيص جزء كبير من كتاب جيمس للأزمات التي تؤثر على البنوك الفردية بما في ذلك بنك جونسون ماثي Johnson Matthey، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي (Bank of Credit and Commerce International (BCCI)، وبارينغز Barings. ولم يتبنى بنك إنجلترا نظاماً رسمياً للإشراف المصرفي حتى عام 1979. وقبل فضائح منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان من المفترض أن البنوك البريطانية كانت تدار بواسطة رجال طبيين، وأن الإشراف من الممكن أن يقتصر على التوبيخ المهدب أثناء تناول الشاي والكعك. وقد أدى تحرير الأسواق والمؤسسات المالية وتدويلها إلى خلق مخاطر جديدة وأكبر. ويوضح جيمس أن بنك إنجلترا لم يواكب انتشار التهديدات بعد عام 1979. وكان الإشراف الاحترازي Prudential supervision يتمتع بمكانة متدنية داخل بنك إنجلترا، وربما لم يجتذب أفضل الموظفين. علاوة على ذلك، فإن التحذيرات الصادرة عن الموظفين المبتدئين والمتوسطين فشلت في بعض الأحيان في الوصول إلى المستويات



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

المكتبة الاقتصادية – مراجعة كتاب

العليا داخل المؤسسة. وبعد المزيد من الإحراج، انتزعت حكومة حزب العمال الإشراف الاحترازي من بنك إنجلترا بعد عام 1997، الأمر الذي أفسد إلى حد ما، في نظر أدي جورج وآخرين، تحقيق الاستقلال التشغيلي. واحتفظ بنك إنجلترا بمسؤولية الإشراف على النظام المالي، ولكن لم يولي هذا الجانب من محافظته سوى قدر ضئيل نسبياً من الاهتمام، كما تعرّض عمل لجنة السياسة النقدية للعرقلة بسبب نقص المعلومات الاستخباراتية بشأن ما يمكن أن نطلق عليه الشروط الاحترازية الكلية macroprudential conditions.

كان من المفيد إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للأزمة التي شهدتها بنك ميدلاند Midland Bank في أوائل التسعينيات. فقد كان بنك ميدلاند، وهو أحد أكبر البنوك التجارية في المملكة المتحدة، ذا أهمية نظامية systemically important بلا أدنى شك، وقد أسىء إدارته لعدة سنوات. ويجادل جيمس (ص 390-395) بأن بنك ميدلاند تعرّض لكارثة في أوائل التسعينيات. وفي ضوء انهيار العديد من البنوك الكبرى في المملكة المتحدة أثناء الفترة 2007-2009، فقد تم التغاضي عن المشاكل السابقة التي شهدتها ميدلاند بشكل طفيف.

لقد تطور بنك إنجلترا كمؤسسة بشكل كبير في الفترة من عام 1979 إلى عام 2003، ويعلق جيمس بشكل واضح على التغييرات في الموظفين والمواقف والتحويلات في الأهمية النسبية لمختلف الإدارات والوظائف. من المؤكد أن بنك إنجلترا أصبح أكاديمياً على نحو متزايد في التوظيف والأسلوب على مدى الفترة التي يغطيها كتاب **إنشاء بنك مركزي حديث**. فلم يعد من الممكن بناء الحياة المهنية الناجحة على الكفاءة البيروقراطية وحدها، أو على الإلمام بخصائص الأسواق المالية في لندن. وقد تم إعفاء بنك إنجلترا من العبء البيروقراطي الثقيل عندما ألغيت ضوابط الصرف exchange controls في عام 1979؛ وبعد ما يقرب من عشرين عاماً، اضطر إلى نقل الإشراف الاحترازي إلى هيئة الخدمات المالية الجديدة Financial Services Authority (FSA)¹. وعلى مراحل، تراجع بنك إنجلترا أيضاً عن دوره

¹ بسبب الفشل التنظيمي الملحوظ للبنوك بعد الأزمة المالية 2007-2008، قررت حكومة المملكة المتحدة إلغاء هيئة الخدمات المالية في عام 2013. وتمت إعادة هيكلة التنظيم المالي وتشكيل هيئتين: هيئة السلوك المالي وهيئة التنظيم الاحترازي Financial Conduct Authority and the Prudential Regulation Authority. للمزيد من الشرح راجع:



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

المكتبة الاقتصادية – مراجعة كتاب

كمدافع عن السيتي the City [الحي المالي في مدينة لندن]، وهو الدور الذي انطوى على تضارب المصالح، والذي فقد غرضه مع تزايد سيطرة المؤسسات الأجنبية على الحي المالي. ونتيجة لذلك، أصبحت وظيفة بنك إنجلترا كسلطة للسياسة النقدية منقطعة النظير بحلول عام 2000. وكان ذلك بمثابة تحول كبير.

في نهاية كتاب **إنشاء بنك مركزي حديث**، ليس من السهل تقييم مدى نجاح بنك إنجلترا في الفترة من عام 1979 إلى عام 2003، خاصة وأن وظائفه وأهدافه كانت عرضة للتغيير. فحتى عام 1997، كان بنك إنجلترا أسيراً لتفضيلات السياسة النقدية للسياسة المنتخبيين وكان بوسعهم أن يزعم أنه كان يتبع الأوامر فقط. فهل كان البنك المركزي "المستقل" ليقوم بالأمر بشكل مختلف بين عامي 1979 و1997، وهل كانت النتائج أفضل أم أسوأ من سيطرة الساسة التاتشريين؟ لا يمكننا أن نكون متأكدين. من المؤكد أن بنك إنجلترا ارتكب أخطاءً في المجال الاحترافي، وخاصة فيما يتعلق ببنك الاعتماد والتجارة الدولي الإجرامي، ثم عوقب في وقت لاحق من قبل الساسة العماليين [حكومة حزب العمال] الذين نقلوا الإشراف على البنوك إلى هيئة الخدمات المالية. يجادل جيمس في الخاتمة بأنه بحلول عام 2000، أصبح البنك "مُعترفًا به على نطاق واسع باعتباره بنكًا مركزيًا يتمتع بأفضل الممارسات." (ص 453)، بينما يشير إلى أنه في غضون سنوات قليلة، ستختفي أفضل الممارسات التي كانت سائدة في التسعينيات.

يؤكد كتاب **إنشاء بنك مركزي حديث** على المحافظة على المعايير العالية التي وضعها السير جون كلايهام، ر.س. سايرز، وفورست كاپي Sir John Clapham, R.S. Sayers, and Forrest Capie في الكتابات التاريخية الرسمية السابقة عن بنك إنجلترا. أرى أن على علماء السياسة الاقتصادية في بريطانيا في أواخر القرن العشرين، والتاريخ المقارن للبنوك المركزية، الاهتمام بما جاء في هذا الكتاب. ■

Copyright (c) 2023 by EH.Net. All rights reserved.

<https://www.investopedia.com/terms/f/financial-services-authority-fsa.asp#:~:text=Due%20to%20the%20perceived%20regulatory%20failure%20of%20the%20banks%20after,and%20the%20Prudential%20Regulation%20Authority.> (المحرر)



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

المكتبة الاقتصادية – مراجعة كتاب

(*) هارولد جيمس، مؤرخ اقتصادي متخصص في تاريخ ألمانيا وتاريخ الاقتصاد الأوروبي. وهو أستاذ التاريخ في جامعة برينستون.²

Harold James is an economic historian specialising in the history of Germany and European economic history. He is a Professor of History at Princeton University.

(**) جون سنغلتون، الأستاذ الفخري للتاريخ الاقتصادي والأعمال، جامعة شيفيلد هالام، إنجلترا

John Singleton is Emeritus Professor of Economic and Business History at Sheffield Hallam University. His publications include *Central Banking in the Twentieth Century* (Cambridge University Press, 2011) and, as co-editor with Nicole Robertson and Avram Taylor, *20th Century Britain: Economic, Cultural and Social Change*, 3rd edition (Routledge, 2023).

(***) مصباح كمال، باحث وكاتب في قضايا التأمين

يمكن قراءة النص الإنجليزي للمراجعة بالنقر على هذا الرابط: [Search Results Making a Modern Central Bank \(eh.net\)](#)

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 30 تشرين الأول 2023

<http://iraqieconomists.net/ar/>

² له اهتمام بصناعة التأمين إذ قام بتحرير كتاب بعنوان *قيمة الخطر: الشركة السويسرية لإعادة التأمين وتاريخ إعادة التأمين*.

The Value of Risk, Swiss Re and the History of Reinsurance, Harold James (editor), Peter Borschied, David Gugerli, Tobias Straumann (Oxford University Press, 2013).